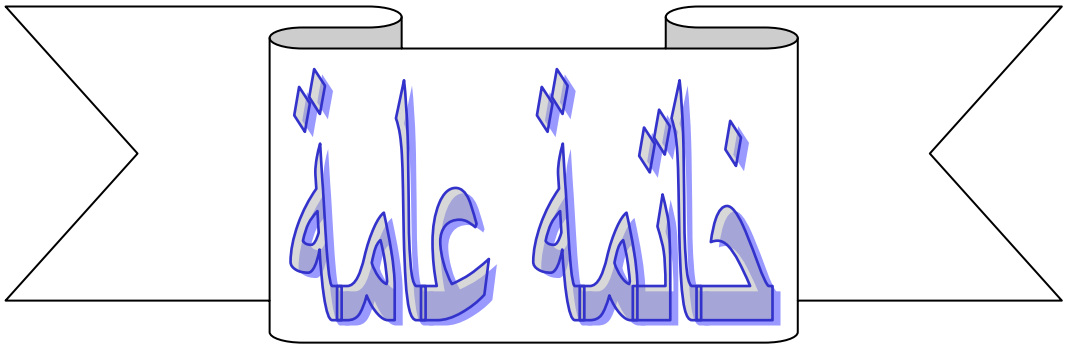


نود في نهاية دراستنا أن نعطي حوصلة شاملة عن موضوع الوقاية على النفقات العمومية ، خاصة بعد تزايد أهميتها في نظام الدولة ، حيث أصبحت ملزمة لمواكبة نظام العالم الجديد ، وقد لاحظنا أن الدولة كي تقوم بالإنفاق على الوجه الذي يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المتعددة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كان لابد من فرض رقابة صارمة والتي هي الأخرى تتعدد صورها وتختلف الإدارات والأجهزة والمؤسسات القائمة بها ، من حيث الإختصاصات والسلطات بل وطريقة العمل أيضا ، غير أن هذه الرقابة تواجه عدة مشاكل وصعوبات تعوقها عن أداء مهامها على أحسن وجه مما أدى إلى عرقلة العمل الرقابي وإنعدام وصوله إلى مستوى الأداء المطلوب والمأمول منه.

- **<u>نتائج البحث</u>** :

تبين لنا من دراستنا السابقة أن الدولة تحاول التركيز على الإستغلال الأمثل لمواردها المالية والبشرية والمادية في إطار القوانين واللوائح والتعليمات الجاري العمل بها ، وهذا ما إستنتجناه من تلك العمليات السابقة واللاحقة على النفقات العمومية من قبل أجهزة الرقابة في مختلف مراحل التنفيذ لتكشف الأخطاء وتوضح أسبابها الرئيسية لضمان عدم تكرارها مستقبلا دون أن تخل بالسير الحسن لمصالح المراقبة ويمكن القول أن فعالية الرقابة تكمن في خضوع كل هيئة أو عضو لمسؤولية مديره أو رئيسه ، فالأمر بالصرف خاضع لسلطة الوزير والمحاسب العمومي تحت سلطة المدير العام للخزينة والمفتشية العامة للمالية تخضع لسلطة وزير المالية وهكذا إلا أن مدى فعالية هذه الرقابة تتوقف عند إكتشاف بعض المشاكل التي يعاني منها الجهاز الرقابي وخاصة المراقب المالي أثناء أداءه لعمله والذي يتولى الرقابة ، فلما يرى جهوده تتخذ صورة إيجابية مرضية سواء في نظره أو في نظر الغير والتي نسردها كالتالي على سبيل المثال وليس الحصر :

- نقص الرابط بين المراقب المالي والآمرين بالصرف الرئيسيين كالوزراء لأن هذا الأخير يعتبر رقابة سابقة عائق يكبح عمله فيما يخص صرف الأموال ، مما يؤدي بالمراقب المالي عادة إلى مراقبة شرعية ونظامية للنفقات ، مع الإهتمام بالرقابة البعدية.

- **المقترحات** :

على ضوء النتائج التي قدمناها لبحثنا المتواضع ، فيما يلي أهم التوصيات والمقترحات المتمثل في :

1 * نرى أنه من الأفضل إشتراك المراقب المالي في إعداد الميزانية لأنه بدراية بالمعلومات الضرورية التي تمكنه من التدخل عند الضرورة ، ومن الأحسن توسيع إلى ما بعد الإلتزام بالنفقات وإمتدادها إلى مهام الآمر بالصرف.

2 * دقة إختيار القائمين بعملية الرقابة لابد أن تتوفر فيهم شروط معينة كالكفاءة في العمل والأمانة والتي تمكنهم من القيام بأعمال التدقيق أو التقييم مطلعين وعالمين بالتطور المهني وأصوله ، والعمل الدائم على تحسين مستوياتهم بإقامة الدورات التدريبية واللقاءات العلمية ، وتوفر الكتب والمراجع المتخصصة وحضور وإقامة الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تتولى مناقشة موضوعات الرقابة المالية وما يتعلق بها.

3 * توفر الإستقلالية والحيادية للعاملين بأجهزة الرقابة كي لا يقعوا ضحية لضغوط المسؤولين ، وبها يمكنهم من إبداء الرأي المحايد في أعمال الرقابة دون خوف وتردد.

4 * عند تقسيم نفقات الوزارات المختلفة إلى عناوين وأقسام وأبواب يجب مراعاة التوازن بينهما والحرص على أن تكون الإعتمادات الموزعة بينهما تلبي حاجة كل قسم وباب ثم التنفيذ بنصوص قانون المالية وذلك حتى لا يقوم المسؤولين بتغيير بنود صرف من بند إلى آخر ، لأن ذلك يؤدي إلى الخلل والتأخير في معاملات مختلف الوزارات أي إعادة النظر في أولويات بنود وأقسام الموازنة والإهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة.

5 * أن يتم صرف النفقات الواردة في الموازنة في أوقاتها المحددة ولا يقوم المسؤولين بترك بعض النفقات المالية إلى نهاية السنة المالية خوفا من نفاذ الإعتمادات مما ينتج عنه تبذير الأموال العمومية.

6 * يجب أن تهتم الدولة بتعزيز وترقية كل موظف في عملية والإهتمام به أكثر من الناحية المعنوية ومن الناحية القانونية والمادية ، أي تحفيزهم وتشجيعهم كلما سمحت الفرصة بذلك.